ISSN E.3006-1024, ISSN P.1817-5880 Vol. 42, Issue (Supplement 69), ,September- 2026

https:// tge.uobasrah.edu.iq

Journal the gulf economist

مجلة الاقتصادي الخليجي

Capital Goods Imports and their Relationship with Economic Growth and Economic Openness in Iraq: An Analytical Study for the period 2004–2024

إستيرادات السلع الرأسمالية وعلاقتها بالنمو والانفتاح الاقتصادي في العراق: دراسة تحليلية للمدة 2004-2024

أ.م.د. أحمد صدام عبد الصاحب Asst. Prof. Dr. Ahmed Saddam Abdul Sahib

Center for Basra and Arab Gulf Studies, University of Basra

مركز دراسات البصرة والخليج العربي جامعة البصرة

ahmed.abdulsahib@uobasrah.edu.iq

Abstract:This research aims to analyse the impact of imports of capital goods on the economic growth and its relationship with economic openness over the period 2004 - 2024. For this purpose, the descriptive-analytical approach is used based on the official data and economic indicators relevant to the research. However, the research found that the capital goods are linked with the Gross Domestic Production (GDP), which interpret the role of oil revenues in importing these goods. In addition, the research revealed a weak relationship between capital imports and economic openness, in which there is no parallel relationship between the two variables during the period of study. This implies the presence of low investment efficiency, and the absence of a strong coordination between investment policies and economic policies in general .Besides, the data analysis concludes that the high level of economic openness in Iraq does not necessarily reflects an improvement in the level of production structure. This asserts the persistent weakness of industrial sector that associated with high reliance on importing various inputs to the Iraqi economy. Finally, the research recommended linking types of imported capital goods and its quantities with the plans of economic development in addition to enhancing technological and technical capacities to ensure their efficient use and improving level of productivity.

Keywords: Economic Growth, Capital Goods, Capital import intensity, Commercial openness, GDP

الملخص:يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر استيرادات السلع الرأسمالية في النمو الاقتصادي وعلاقتها بالانفتاح الاقتصادي خلال المدة 2004–2024، وتم اعتماد الاسلوب الوصفي التحليلي المعتمد على البيانات الرسمية والمؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالبحث. توصل البحث إلى أن الاستيرادات الرأسمالية ترتبط بدرجة كبيرة بنمو الناتج المحلي الاجمالي بما يفسر دور الايرادات النفطية في حجم هذه الاستيرادات. كما بين البحث ضعف العلاقة ما بين الاستيرادات الرأسمالية والانفتاح الاقتصادي إذ لم تكن هناك علاقة متوازية خلال مدة الدراسة، .كما خلص تحليل البيانات إلى أن ارتفاع مستوى الانفتاح الاقتصادي لا يعكس بالضرورة تحسنا ملموسا في مستوى الهيكل الانتاجي، بما يثبت استمرار ضعف القطاع الصناعي والاعتماد على استيراد المدخلات والسلع المختلفة. اوصى البحث بربط نوعية السلع الرأسمالية المستوردة وكمياتها بخطط التنمية الاقتصادية في العراق فضلا عن تعزيز القدرات التكنولوجية والفنية لرفع كفاءة استخدام السلع الرأسمالية المستوردة وتحسين مستوى انتاجيتها.

الكلمات المفتاحية

النمو الاقتصادي، السلع الرأسمالية، كثافة الاستيرادات الرأسمالية، الانفتاح التجاري، الناتج المحلي الاجمالي

1. المقدمة

يمثل الانفاق الرأسمالي أحد أهم العوامل المهمة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، إذ يساعد توفير الآلات والمعدات والتجهيزات المختلفة على ارتفاع مستوى الطاقة الإنتاجية للاقتصاد المحلي إذا ما افترضنا توجيهها نحو الأنشطة الاقتصادية القادرة على رفع مستوى القيمة المضافة. إن أثر تراكم رأس المال لا يقتصرعلى زيادة حجم الموجودات الإنتاجية فحسب، بل يشمل تحسين كفاءة الانتاج وزيادة حجم المعروض من مختلف السلع محلياً بما يخلق حالة من التنافس في السوق ويسهم في استقرار الاسعار ويجعلها متاحة بسهولة للمستهلكين. بيد أن هذا الأمر يستلزم تطوير العمل، واتباع سياسات من شانها تقليل التكاليف بما يعزز الانتاج. كما أن رفع مستوى التراكم الراسمالي من خلال استيراد السلع التي يحتاجها الاقتصاد يسهم في زيادة قدرة الاقتصاد على تنويع الهيكل الانتاجي ويحسن القدرة التنافسية، إذ يمكن أن يتحقق ذلك من خلال الاستجابة لمتطلبات السوق. وفي الاقتصادات النامية، ولا سيما الاقتصادات الريعية مثل العراق، يمثل استيراد السلع الرأسمالية أهمية كبيرة، لكونه أحد المصادر الرئيسة للحصول على تقنيات الانتاج الحديثة التي لا يقوى الاقتصاد على توفيرها محليا بسبب ضعف مستوى القدرات التكنولوجية. من هنا، نرى أن هذه الاستيرادات تؤدي دوراً مهماً في جلب التكنولوجيا الى داخل الاقتصاد بما يسهم في رفع كفاءة العمليات الإنتاجية وتحسينها، ورفع مستوى استغلال الموارد الاقتصادية بشكل كفوء. ومن ثم، يمكن النظر إلى استيرادات السلع الرأسمالية على أنها استثمارا غير مباشر في توسيع الطاقة الإنتاجية المستقبلية، بشرط توجيهها نحو االمشروعات المنتجة التي تشكل أولوية اقتصادية والتي تسهم في رفع مستوى القيمة المضافة.

وكما هو معروف، يعتمد الاقتصاد العراقي بدرجة كبيرة على الاستيراد لسد الاحتياجات من مختلف السلع الرأسمالية كنتيجة لضعف مستوى الصناعة المحلية وتراجعها الملحوظ خلال السنوات الماضية، ويضاف إلى ذلك، الأضرار التي لحقت بالبنى التحتية والمنشآت الإنتاجية المختلفة، ومحدودية مستوى الاستثمار في البحث والتطوير في مجال التكنولوجيا. كل ذلك، أسهم بشكل كبير في زيادة الاعتماد على الخارج لتوفير الآلات ووسائل النقل والتجهيزات التي تحتاجها القطاعات الصناعية والقطاعات الاخرى، كما برزت الحاجة إلى تطوير البنى التحتية التي تحتاجها المنشآت الإنتاجية بعد عام 2003. لقد شهد الواقع الاستهلاكي في العراق متغيرات عديدة في مقدمتها النمو السكاني وارتفاع الطلب المحلي كنتيجة لذلك، والحاجة إلى تطوير قطاعات مهمة مثل الكهرباء والنقل والزراعة والصناعة، وهذه الاحتياجات كانت مدعومة بارتفاع الإيرادات النفطية بعد عام 2003 والتي ادت الى تعزيز القدرة المالية للعراق على استيراد الآلات والمعدات والتجهيزات الرأسمالية، سواء

من خلال الإنفاق الحكومي الاستثماري أو عن طريق القطاع الخاص. بيد أن هذا التوسع في الاستيراد لم ينعكس في رفع معدلات النمو الاقتصادي أو تحسين مستوى مساهمة القطاعات غير النفطية، إذ يمكن تفسير ذلك باتجاه جزء كبير من هذه الاستيرادات إلى مشروعات تعاني من التأخر أو التوقف أو انخفاض كفاءة التنفيذ، أو واجه تشغيل بعضها الآخرمشكلات تتعلق بقصور مستوى المهارات الفنية، ويثير ذلك تساؤلات جوهرية حول مدى كفاءة تخصيص هذه الاستيرادات، وقدرة الاقتصاد العراقي على تحويل الإنفاق عليها إلى طاقات إنتاجية حقيقية تدعم النمو والتنويع الاقتصادي. ومما سبق، ينبغي أن يكون هناك تمييز بين زيادة الاستيرادات الرأسمالية وبين تحقيق التراكم الراسمالي الفعلي، وهذا يعني أن الآلات المستوردة لا تتحول تلقائيا الى قدرة انتاجية ما لم يتم توظيفها في مشروعات قابلة للاستمرار ومدعومة ببيئة استثمارية مناسبة تقود الى نجاحها. كما أن اعتماد الاقتصاد بشكل كبير على ايرادات الصادرات النفطية في دفع قيمة الاستيرادات يجعل الاستثمار الراسمالي مرتبطا بمستوى تقلبات اسعار النفط الدولية الناتجة من الدورات والازمات الاقتصادية، وهو ما قد يؤدي إلى حالة من عدم استقرار النفقات الاستثمارية وانعكاس اثر ذلك في النمو الاقتصادي بشكل عام.

1.1 مشكلة الدراسة:

على الرغم من ارتفاع مستوى الاستيرادات الرأسمالية خلال المدة 2004 -2024 إلا أن تذبذب كثافة هذه الاستيرادات يثير التساؤل عن مدى تأثيرها في النمو والانفتاح الاقتصادي في العراق.

2.1 فرضية الدراسة:

إن استيرادات السلع الرأسمالية تتأثر بالنمو الاقتصادي ممثلا بالناتج المحلي الاجمالي الحقيقي أكثر من تأثرها بالانفتاح الاقتصادي في العراق خلال المدة 2004-2024.

3.1 أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في دور استيراد المكائن ومعدات النقل في رفع مستوى النمو الاقتصادي والانفتاح الاقتصادي بسبب محدودية صناعة هذه السلع محلياً واعتماد الاقتصاد على استيراداها من الخارج.

4.1 اهداف الدراسة:

أ. تحليل استيرادات السلع الرأسمالية ومستوى تأثيرها في نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي خلال المدة 2004-2024.

ب. تحليل مستوى العلاقة بين كثافة الاستيرادات الراسمالية والانفتاح الاقتصادي في العراق خلال المدة 2004-2024.

5.1 **الحدود المكانية**: العراق

6.1 **الحدود الزمانية**: 2004-2024، إذ بدأت بالعام 2004، وهي السنة التي تلت التغيير السياسي في العراق وتوجه فلسفة الدولة الاقتصادية نحو الانفتاح الاقتصادي والاستثمار.

المبحث الاول: الإطار النظري للدراسة

تعد الاستيرادات الراسمالية من أهم المدخلات الانتاجية التي تعتمد عليها الانشطة الاقتصادية المختلفة في زيادة الطاقة الانتاجية ورفع مستوى النمو الاقتصادي. هذه الاستيرادات تشمل المعدات والمكائن الثقيلة ووسائل النقل والاجهزة التكنولوجية المستخدمة في انتاج السلع والخدمات، ومن مميزاتها أنها سلع لا تستهلك بشكل مباشر وانما تستخدم لسنوات عديدة في عمليات الانتاج. بكلمة أخرى، هي تعد من المكونات الرئيسة لتكوين رأس المال الثابت، وهي تختلف عن السلع الاستهلاكية من حيث الهدف الاقتصادي، فالسلع الاستهلاكية ترتبط بالافراد بشكل مباشر، أما السلع الرأسمالية فترتبط في انتاج السلع والخدمات المختلفة (Al-Najafi, et. al., 1988, P.52) على هذا الاساس أن اثرها يمتد في رفع كفاءة الطاقة الانتاجية. وتمثل استيرادات السلع الراسمالية أحد ابواب الحصول على التكنولوجيا الحديثة التي يصعب انتاجها محليا لا سيما في ظل ضعف القدرات الصناعية في داخل الاقتصاد، ومن ثم فإن استيراد هكذا سلع يمكن ان يسهم في تنمية الانتاج ويرفع مستوى تنافسية الاقتصاد الوطني (Attia, 1999, p.18)

ومن الملاحظ أن الأدبيات الاقتصادية ركزت على العلاقة بين السلع الرأسمالية والنمو الاقتصادي من خلال دورهذه السلع في رفع مستويات الإنتاج، إذ يؤدي استيراد السلع ذات التكنولوجيا الحديثة إلى رفع مستوى كميات السلع المنتجة مما ينعكس بشكل إيجابي في رفع مستوى النمو. كما تعد التجارة الدولية وسيلة اساسية لنقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة، إذ تسهم السلع الرسمالية في ادخال تقنيات اكثر تطورا بما يؤدي إلى تحسين جودة المنتجات وبما يقلل من تكاليف الانتاج للوحدة الواحدة. وفي المقابل، أن توافر الآلات الحديثة يحفز المستثمرين على انشاء مشاريع جديدة او التوسع بالمشاريع

القائمة اساسا وهذا يعني زيادة مستوى الاستثمار المحلي وخلق فرص عمل جديدة بما يعزز من فرص النمو الاقتصادي. يضاف إلى ذلك، أن استخدام رأس المال المتطور يسهم في تحسين كفاءة استخدام المواد الاولية وهذا يعني رفع مستوى الكفاءة الاقتصادية كنتيجة للاستغلال الامثل للموارد الاقتصادية. (NES, 1990, P.28)

كما أن اعتماد العراق على إيرادات صادرات النفط الخام في تمويل الإنفاق العام وتراجع القاعدة الانتاجية الصناعية المحلية أدى إلى زيادة الاعتماد على الخارج في توفير السلع الراسمالية المطلوبة للمشروعات الانتاجية. هذا الأمر أدى إلى ارتفاع استيرادات العراق من هذه السلع بالتوازي مع زيادة الانتاج النفطي وايراداته، إلا أن هذه الزيادة في الايرادات لم تؤدي إلى ارتفاع مستوى النمو الاقتصادي كما هو متوقع، إذ يمكن ارجاع سبب ذلك الى جملة من التحديات في مقدمتها ضعف البيئة الاستثمارية وعدم وجود سياسات اقتصادية تحفز الانتاج المحلي. من هنا، نرى أن تحليل أثر استيرادات السلع الراسمالية على النمو الاقتصادي في العراق يعد من الموضوعات المهمة التي تساعد في تقييم كفاءة السياسات الاستثمارية وبيان مدى قدرة هذه الاستيرادات في تحفيز الانشطة الاقتصادية المختلفة لا سيما غير النفطية.

ومما سبق، يرى الباحث، أن تأثير استيرادات السلع الرأسمالية في النمو من الممكن أن ينتقل من خلال اسهامها في توسيع القدرة الانتاجية ورفع كفاءة العمل إذ إن استيراد المعدات الحديثة غالبا ما يرافقه تدريب تقني وخبرة تشغيلية مما يؤدي إلى تنشيط القطاعات الانتاجية وخلق التشابكات مع أنشطة أخرى من خلال تفعيل الطلب على المدخلات والخدمات الاخرى لا سيما خدمات النقل والتموين. إلا أن هذه التشابكات قد تضعف إذا لم يكن هناك استقرار في البيئة الاقتصادية التي تؤثر في تأخير قرارات الاستثمار وتدفقه الى الاقتصاد، وهذا الامر ممكن حصوله حتى لو تكون السلع الرأسمالية متاحه للاستيراد. كما أن الاثر الايجابي للاستيراد الراسمالي من الممكن أن يتراجع ايضا مع عدم وجود تسهيلات محفزة للاستثمار التي تقوض تطبيق السياسات الاقتصادية بشكل فعلي.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

اهتمت الدراسات السابقة بشكل كبير بتحليل العلاقة بين استيرادات السلع الراسمالية والنمو الاقتصادي نظرا لما تؤديه التجهيزات الانتاجية بمختلف اشكالها في دفع الطاقة الانتاجية ورفع مستوى انتاجية العمل. ومع ذلك، لم تتوصل هذه الدراسات الى استنتاج موحد بشأن حجم اثر هذه الاستيرادات، إذ إن فاعلية استيرادات السلع الرأسمالية تتباين بحسب كيفية استغلالها وكذلك لظروف البيئة الاقتصادية مثل جودة المؤسسات ومستوى التطور الاقتصادي وكفاءة الاستثمار تأثيرا كبيرا على ذلك. وفي هذا

السياق تناول (Lee, 1994, 36) العلاقة المباشرة بين استيرادات السلع الرسمالية والنمو طويل الاجل، فقد ركزت هذه الدراسة على المقارنة بين السلع الرسمالية المستوردة مع نظيرتها المحلية في الدول التي تعاني فجوة تكنولوجية كبيرة، وتوصلت إلى أن ارتفاع نسبة السلع الرسمالية المستوردة إلى اجمالي الاستثمار يرتبط ايجابيا بمعدلات النمو الاقتصادي، وهذا يدعم فرضية أن التجارة الدولية قناة مهمة للحصول على التكنولوجيا ورفع كفاءة الاستثمار. وهذه الاستنتاجات نفسها اكدتها دراسة (Coe, Helpman, and Hoffmaister, 1997, p.21) التي بينت أن انتقال السلع الرأسمالية الى الدول النامية عن طريق التجارة الدولية يمكن أن يكون وسيلة لنقل المعرفة وتحسين الانتاجية من خلال السلع الراسمالية التي تتميز بارتفاع مستوى التكنولوجيا، هذه الدراسة اعتمدت على بيانات 77 دولة نامية خلال المدة 1971-1991، كما اثبتت أن إنتاجية عوامل الإنتاج في الدول النامية يرتبط بمخزون البحث والتطوير في الدول الصناعية الشريكة تجاريًا.

كما بينت دراسة (Masoud, 1999,P.16) أن الانفتاح الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي يمكن ان يوسع الحصول على التكنولوجيا والمعدات الحديثة بشرط أن يكون هناك تنسيق للسياسات الاقتصادية وتنمية القطاعات غير النفطية، كما تذكر هذه الدراسة أن وجود علاقة ضعيفة بين الانفتاح التجاري والاستيرادات الراسمالية في دول المجلس ناتج اساسا من الزيادة النسبية في الصادرات النفطية وليس بالضرورة من توسع النشاط الانتاجي او استيراد السلع الرأسمالية. بالمقابل، أثبتت دراسة (Mazumdar, 2001, P.42) أن استيراد الآلات يسهم في رفع مستوى النمو الاقتصادي في الدول النامية بسبب تقدم التقنيات الموجودة في السلع المستوردة، واوضحت الدراسة أن نوعية الآلات المستخدمة قد تكون اكثر اهمية من الحجم الكلي للاستثمار. كما تدعم دراسة (Mayer, 2001, P.29) هذه النتيجة، إذ أكدت أن استيراد الآلات من الدول التي تمتلك قدرات مرتفعة في البحث والتطوير يساعد على نقل التكنولوجيا، بيد أن مقدار الاستفادة منها يتوقف على مستوى الموارد البشرية في الدولة المستوردة، وهذا يعني أن الآلات الحديثة تحتاج إلى عمالة مدربة وإدارة فنية كفوءة ومؤسسات قادرة على ادارتها بشكل مستمر. كما اشارت هذه الدراسة إلى أن التكنولوجيا الموجودة في السلع الراسمالية هي عامل مكمل ولا يمكن أن تكون بديلا عن القدرات المحلية.

وركزت دراسة (Connolly, 2003,P.9) على الدور الثنائي للتجارة الدولية من خلال قياس اثر استيراد السلع ذات التكنولوجيا المتقدمة في الابتكار والنمو الاقتصادي، واشارت إلى أن استيراد هذه السلع يؤثر في الاقتصاد من خلال الاستخدام المباشر للتكنولوجيا الاجنبية المتقدمة فضلا عن دور المعرفة التي يكتسبها المنتجون المحليون من هذه السلع الرأسمالية. كما وجدت الدراسة أن استيراد السلع عالية التقنية من الدول المتقدمة يمكن أن يعزز المحاكاة التكنولوجية لا سيما للدول التي لا تهتم بالانفاق على البحوث والتطوير. وتوصلت دراسة (Dulleck and Foster, 2008, P32) إلى وجود علاقة بين السلع الرأسمالية المستوردة والموارد البشرية والنمو الاقتصادي في الدول النامية، إذ بينت أن المعدات الحديثة لا يمكن أن تحقق اثرها الايجابي من دون توافر مستوى مناسب من التعليم والمهارات الفنية. كما بينت وجود علاقة تكاملية بين الاستثمار في المعدات ورأس المال البشري، فكلما ارتفعت قدرة العاملين على إدارة وتشغيل التكنولوجيا الحديثة وتكييفها مع الظروف المحلية يرتفع مستوى مساهمة السلع الرأسمالية في النمو. وهذا يعني، أن الدول التي تستورد معدات متقدمة من دون تطوير التعليم قد لا يمكن أن تستغل هذه الآلات بالشكل المطلوب، وبذلك ينخفض مستوى النمو الاقتصادي. علاوة على ذلك، وجدت دراسة (Hawas, 2016, P.14) أن استيراد التكنولوجيا الاجنبية للصين دفعت النمو الاقتصادي بشكل كبير ومع زيادة الانفتاح الاقتصادي أثرت زيادة الاستيرادات الراسمالية في تحسين كفاءة تراكم راس المال والتقدم التكنولوجي المدمج في عمليات الانتاج.

أما دراسة (Mutreja, Ravikumar, and Sposi, 2018, P7) فقد ناقشت السلع الرأسمالية وعلاقتها بالفروق التنموية بين الدول، إذ اوضحت أن انتاج السلع عالميا يتركز في عدد محدد من الدول التي تمتلك التكنولوجيا. بينت هذه الدراسة أن زيادة التكوين الراسمالي ورفع انتاجية عوامل الانتاج عنصرين اساسيين مؤثرين في التنمية كما أشارت إلى أن القيود التجارية وارتفاع اسعار السلع المستوردة يمكن ان يسببا سوء في تخصيص الموارد واتساع فجوة الدخل بين الدول المتقدمة والنامية. وفي دراسة اخرى، بين (Mo et al. 2021, P.27) الآثار الانتاجية لاستيراد السلع الرأسمالية والمدخلات الوسيطة، وكشفت النتائج ان استيرادات السلع الراسمالية تحقق عوائد انتاجية بعيدة المدى كما أن مدى قوة الاثر الايجابي لها يرتبط بنوع البنى التحتية المتوفرة وكفاءة السياسات الاستثمارية وتكاليف ممارسة الاعمال.

وبناء على ما سبق ينبغي التمييز بين استيراد السلع الراسمالية والتراكم الراسمالي الفعلي، فدخول الالات ومختلف المكائن إلى الدولة لا يعني بالضرورة اضافة جديدة إلى الطاقة الانتاجية، إذ من الممكن أن تتجه بعض المعدات إلى مشروعات متوقفة او ليست ذات جدوى اقتصادية كبيرة، او تتعرض للتقادم قبل تشغيلها الكامل، وفي الاقتصادات التي تعاني من ضعف في الإدارة العامة او وجود الفساد، فقد تؤدي زيادة الاعتماد على الاستيرادات الراسمالية إلى زيادة الاعتماد على الخارج من دون حصول تحسن نسبي مماثل في الانتاج المحلي ومن ثم، أن المبدأ الاساس يجب أن يركز في مدى تحفيز الموارد البشرية في التفاعل مع الاستيرادات الرأسمالية واستخدامها بالشكل الذي يحقق اكبر انتاج ممكن، وهذا ما ينطبق على الاقتصادات الريعية المعتمدة على النفط مثل العراق، التي تكون فيها العلاقة بين استيرادات السلع الرأسمالية والنمو الاقتصادي أكثر تعقيداً بسبب ارتباطها بالايرادات النفطية التي تعزز وفرة النقد الأجنبي لاستيراد الآلات والمعدات، لكنه قد يؤدي في الوقت نفسه إلى توسع الإنفاق الحكومي والاستيراد من دون بناء قاعدة إنتاجية محلية متنوعة. كما تجعل تقلبات أسعار النفط تمويل المشروعات الرأسمالية عرضة للتوقف وعدم الاستقرار. ولهذا فإن زيادة استيراد السلع الرأسمالية في الاقتصاد الريعي لا تؤدي تلقائيًا إلى نمو مستدام، ما لم تُوجّه نحو قطاعات قادرة على إنتاج قيمة مضافة، وزيادة الصادرات غير النفطية، وإقامة روابط أمامية وخلفية بين الأنشطة الاقتصادية، ولا سيما الصناعة التحويلية والزراعة والنقل والطاقة والخدمات الإنتاجية.

وفيما يخص العراق يؤكد تقرير صندوق النقد الدولي (IMF, 2022) ان نموذج النمو المعتمد على النفط لم ينجح في تحقيق تنمية مستديمة بسبب ضعف المؤسسات وعدم وجود دور حقيقي للقطاع الخاص، فضلا عن انخفاض كفاءة الاستثمار الحكومي وعدم استقرار الانفاق الاستثماري بسبب ارتباطه باسعار النفط. كما أشار البنك الدولي إلى أن ارتفاع عائدات النفط الخام يؤدي الى تحسن قدرة العراق على تمويل الاستيرادات لكن هذا التحسن لا يضمن نمو القطاعات غير النفطية ما لم ترافقه اصلاحات ادارية وبيئة اعمال مناسبة. وتناولت دراسة (Aga et al. 2023,P.31) الانفتاح التجاري وعلاقته في النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة 1990-2020 وتوصلت إلى أن الانفتاح الاقتصادي يؤثر بشكل ايجابي في النمو الاقتصادي في العراق اذ تناولت التجارة الاجمالية استيرادا وتصديرا وهو ما يجعل من الصعب تحديد الأثر المستقل للاستيرادات مقارنة بالسلع الاستهلاكية والوسيطة. ومن هنا، يتضح لنا من استعراض الادبيات ان معظم الدراسات الدولية تؤيد وجود اثر ايجابي لاستيرادات السلع الراسمالية في النمو الاقتصادي، لكنها تؤكد ان حجم الاثر مشروط بقدرة

الاقتصاد على استيعاب التكنولوجيا ومستوى رأس المال البشري وكفاءة المؤسسات، اما الدراسات التي تناولت الاقتصاد العراقي فقد ركز معظمها على أثر التجارة الخارجية والانفاق الحكومي في النمو الاقتصادي بينما بقيت الدراسات التي تتناول السلع الراسمالية محدودة نسبيا، كما تعاملت غالبية الدراسات مع الاستيرادات بوصفها متغيرا كليا من دون التمييز بين استيرادات السلع الاستهلاكية والوسيطة والراسمالية على الرغم من اختلاف آثار كل مجموعة في التاثير في مستوى الإنتاج.

فضلاً عن ذلك، أشارت دراسة (Bouchnafa, 2023,P.213) إلى أن ارتفاع نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال المدة 1990-2021 لا يعني تحسن مستوى الهيكل الانتاجي؛ لأن مستوى التحسن يرتبط بنوعية الاستيرادات ومدى استغلالها في داخل الاقتصاد. وتوصلت دراسة (Al-Saffar, 2023, P.27) إلى وجود علاقة تأثير ايجابية من الانفتاح الاقتصادي باتجاه النمو الاقتصادي في العراق في حين يكون تأثيره سلبيا في متوسط نصيب الفرد ، وعلى العكس توصلت دراسة (Al-Kawaz, et. al, 2024, P.46) إلى وجود علاقة عكسية بين بين النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري في العراق واوصت بتحسين التجارة الخارجية من خلال تنويع مصادر الانتاج من خلال اتباع سياسات الدعم الهادفة إلى التنويع الاقتصادي في سبيل زيادة الصادرات وتقليل الاستيرادات. فيما اشارت دراسة (Hawar, et. al. 2026, P.18) إلى التأثير الايجابي للصادرات والاستيرادات على الناتج المحلي الاجمالي في حين وجدت أن اثر الانفتاح التجاري والاستثمار الاجنبي المباشر كان سلبيا في الاجل الطويل كما وجدت الدراسة نفسها أن للاستيرادات تأثير سالب على النمو الاقتصادي في الاجل القصير.

وتأسيسا على ما سبق، سوف تتمثل الفجوة البحثية للبحث الحالي في تحليل الاثر المباشر لاستيرادات السلع الرأسمالية ممثلة بالمكائن والمعدات خلال المدة 2004 الى 2024، فضلاً عن مجموعة من المتغيرات الكلية التي ترتبط في النمو الاقتصادي في العراق وهي مستوى الانفتاح الاقتصادي وكثافة الاستيراد ومؤشر كثافة استيراد السلع الرأسمالية في محاولة لفصل الأثر التكنولوجي للسلع الرأسمالية عن الاثر العام للاستيرادات وتحديد فيما اذا كان استيراد المكائن والالات خلال مدة الدراسة قد ادى فعلا إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في العراق أم أن القيود الهيكلية والمؤسسية عوقت ذلك، وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بتركيزها على استيرادات المكائن والمعدات بوصفها متغيرا رئيساً، فضلًا عن تحليلها مدة تمتد من عام 2004 إلى عام 2024، وهي مدة شهدت

تقلبات عديدة في أسعار النفط والإيرادات كنتيجة لذلك. كما تجمع الدراسة بين التأصيل النظري والتحليل الوصفي في إطار تحليلي متكامل، وتسعى بالوصول إلى استنتاجات يمكن الاستفادة منها في صياغة السياسات الاقتصادية، ورفع كفاءة استغلال السلع الراسمالية من خلال توجيهها نحو الأنشطة الأكثر قدرة على زيادة القيمة المضافة ورفع مستوى التنويع الاقتصادي وتحقيق نمو اقتصادي أكثر استدامة.

1.2 منهجية البحث

اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي في استعراض الأطر النظرية لأثر استيرادات السلع الرأسمالية في النمو الاقتصادي، وتحديد مستوى أثر هذه الاستيرادات في الانفتاح الاقتصادي في العراق خلال المدة (2004–2024) وهي مدة شهدت تغيرات اقتصادية كبيرة تمثلت في ارتفاع الإيرادات النفطية، وزيادة حجم التجارة الخارجية إلى جانب تعرض الاقتصاد لصدمات داخلية وخارجية.

المبحث الثالث: استيرادات السلع الرأسمالية والنمو الاقتصادي في العراق

شهدت العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة واستيرادات المكائن والمعدات تطورا ايجابيا، إذ يلاحظ من الجدول في ادناه ارتفاع مستوى الناتج المحلي الاجمالي من 96.34 مليار دولار عام 2004 الى 180.29 مليار دولاراً عام 2024 وبلغ معدل النمو المركب 3%. وفي المقابل ارتفع مستوى استيراد المكائن والمعدات في العراق من 9.264 مليار دولاراً إلى 33.633 مليار دولاراً خلال مدة الدراسة وبمعدل نمو مركب وصل الى 6%. وهذا يعني ان هذه الاستيرادات نمت بمعدل يفوق نمو الناتج المحلي الاجمالي بما يعكس تزايد حاجة الاقتصاد إلى الآلات والمعدات المستوردة. بعبارة اخرى، ان هذه العلاقة الايجابية تشير إلى أن زيادة استيراد المكائن والمعدات كان يقترن بمستوى نمو الناتج المحلي الإجمالي، ويبدو ذلك منطقياً من الناحية الاقتصادية؛ لأن توسع النشاط الاقتصادي وتنفيذ المشروعات الجديدة يرفعان الطلب على المكائن والمعدات اللازمة للإنتاج. كما هو موضح في الجدول رقم (1).

ونرى أن الجدول في ادناه أن زيادة استيرادات المكائن والمعدات ترتبط بزيادة مستوى الناتج المحلي الاجمالي، إذ تبين هذه العلاقة أن استيرادات السلع الرأسمالية تستجيب للنمو الاقتصادي، ومع ذلك، لم تكن العلاقة مستقرة بالقوة نفسها طوال مدة الدراسة. فقد كانت أكثر وضوحاً خلال المدة 2004–2014، إذ يشير ذلك إلى أن توسع الناتج خلال تلك المرحلة كان مصحوباً بزيادة ملحوظة في استيراد المكائن والمعدات. أما خلال المدة 2015–2024 فنلاحظ هناك تباين أكبر في حركة المتغيرين، إذ

يظهر هذا التباين في عامي 2015 و2016، إذ استمر الناتج المحلي الإجمالي في الارتفاع، بينما انخفضت استيرادات المكائن والمعدات. وفي عام 2023، انخفض الناتج من 203.58 إلى 177.48، في حين ارتفعت الاستيرادات من 21.250 إلى 25.343، ثم واصلت ارتفاعها إلى 33.653 عام 2024، على الرغم من أن الناتج لم يسجل سوى زيادة محدودة. وقد يرتبط ذلك بزيادة استيراد المعدات المخصصة لمشروعات لا يظهر أثرها في الناتج في المدى القريب مثل مشروعات الكهرباء والخدمات الاخرى.

جدول رقم (1)
تطور استيرادات السلع الرأسمالية وعلاقتها بنمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق (مليار دولاراً امريكي)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة	استيرادات المكائن ومعدات النقل
2004	96.34	9.264
2005	89.7	10.234
2006	60.01	9.574
2007	92.5	7.529
2008	94.05	13.480
2009	99.36	15.982
2010	101.23	16.907
2011	109.56	18.404
2012	113.26	22.717
2013	120.52	24.378
2014	129.61	22.562
2015	147.67	18.797
2016	158.94	13.170
2017	159.25	14.655
2018	166.77	17.870
2019	189.77	22.169
2020	186.31	18.593
2021	191.22	15.727
2022	203.58	21.250
2023	177.48	25.343
2024	180.29	33.653
متوسط 2004-2024	**136.54**	**17.73**
معدل النمو المركب [1]	**3.2%**	**%6.7**

[1] تم احتساب متوسط المدة ومعدل النمو المركب بوساطة الباحث من خلال المعادلة الآتية: $R = \sqrt[n]{\frac{q_1}{q_0}} - 1$

المصدر: SESRIC, Database of Statistical, Economics and Social Research and Training for Islamic Countries, OIC, (https://www.sesric.org/baseind-step2.php).

البنك المركزي، العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية، متاح على الموقع الالكتروني:

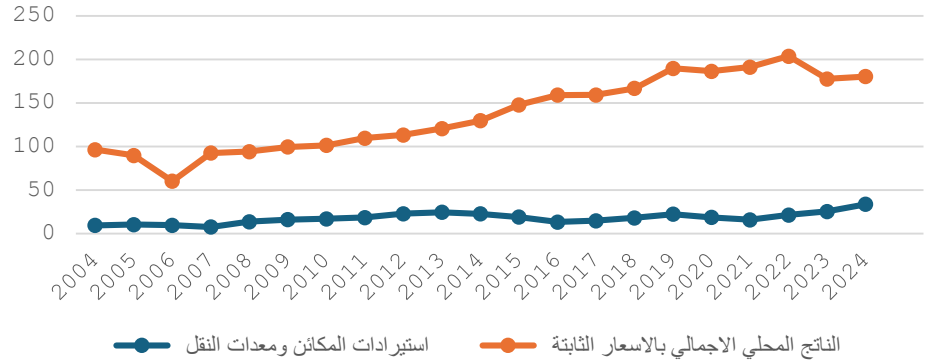
https://cbi.iq/page/142

ومما سبق، يرى الباحث أن استيرادات الآلات والمعدات تسهم في زيادة الطاقة الإنتاجية ورفع الكفاءة، وهو ما يؤثر طرديا في الناتج المحلي الإجمالي في المديين المتوسط والبعيد. لكن هذه العلاقة ليست علاقة مباشرة، إذ يلاحظ في بعض السنوات في الجدول اعلاه ارتفاع مستوى الاستيرادات دون أن يقابله نمو مماثل في الناتج، في حين أن سنوات أخرى يلاحظ استمرار الناتج المحلي في الارتفاع رغم انخفاض مستوى الاستيرادات. وهذا يعني أن أثر الاستيراد الرأسمالي على الناتج المحلي الإجمالي يحتاج إلى وقت حتى يظهر؛ لأنه يمر عبر مراحل تشمل التركيب والتشغيل والإدماج في العملية الإنتاجية.

وبشكل عام، يمكن القول هناك علاقة متوازية بين نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة 2004–2024 وارتفاع مستوى استيرادات المكائن ومعدات النقل، إلا أن قوة هذه العلاقة اختلفت من مرحلة إلى أخرى. كما أن الأثر الحقيقي لهذه الاستيرادات لا يتوقف على حجمها وحده، بل يعتمد على طبيعتها والقطاعات التي توجه إليها ومدى استخدامها بكفاءة. ويمكن ان نلاحظ ذلك جليا في الشكل البياني التالي:

R: معدل النمو المركب
n: عدد السنوات
Q1: سنة المقارنة
Q0: سنة الاساس

شكل رقم (١)
العلاقة بين نمو الاستيرادات الرأسمالية ونمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق، ٢٠٠٤-٢٠٢٤
(مليار دولار امريكي)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1).

إضافة الى ما سبق، عند مقارنة نسبة الاستيرادات الرأسمالية[*] إلى الناتج المحلي الاجمالي، يتضح أنها ارتفعت من 10.71% عام 2004 إلى ذروتها البالغة 37.28% عام 2013، ثم استقرت ما بين 20% الى 25% خلال السنوات اللاحقة قبل أن ترتفع مجددًا في 2023. وهذا يشير إلى أن الاستيرادات الرأسمالية أخذت تحتل مساهمة نسبية كبيرة في العراق، لكن هذا لا يعني بالضرورة أن كل زيادة فيها تحولت إلى نمو حقيقي، بل يمكن تفسيره على انه انكشاف اقتصادي على الخارج في توفير عناصر الإنتاج. وبالتالي، يمكن القول إن العلاقة بين الاستيرادات الرأسمالية والناتج المحلي الإجمالي في العراق هي علاقة إيجابية مشروطة؛ أي أن الاستيراد الرأسمالي يمكن أن يدعم النمو الاقتصادي إذا ما تم استخدامه في قطاعات ترفع من مستوى القيمة المضافة؛ لذلك فإن زيادة الاستيرادات وحدها لا تكفي لتحقيق نمو مستدام، بل يجب أن يرافق ذلك سياسات تضمن تحويل هذه الاستيرادات إلى رأس مال منتج يرفع من مستوى النمو الحقيقي.

[*] احتسبت بوساطة الباحث اعتمادا على بيانات الدراسة.

المبحث الرابع: كثافة الاستيراد الرأسمالي وعلاقته بالانفتاح الاقتصادي

بعد التغيير السياسي في العراق، شهد الاقتصاد انفتاحا كبيرا على الخارج، إذ تشير بيانات الجدول رقم 2 في ادناه إلى أن السنوات 2004 الى 2006 حققت النسبة الاكبر من الانفتاح التجاري والتي تراوحت ما بين 106.51 % الى 168.18% في حين تراوحت كثافة الاستيرادات من المكائن ومعدات النقل ما بين 0.39% الى 0.49% للمدة نفسها. هذه النسب تعكس ارتفاع اعتماد الاقتصاد العراقي على التجارة الخارجية بعد عام 2003 بالتزامن مع الحاجة الى استيراد الآلات والمعدات اللازمة للاقتصاد. وعلى الرغم من ذلك، أن انخفاض الانفتاح من 168.18% عام 2004 إلى 106.51% عام 2006 تزامن مع ارتفاع كثافة الاستيرادات الراسمالية من 0.39% إلى 0.49% إذ يمكن تفسير ذلك بعدم وجود علاقة متوازية بين المؤشرين، كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (2)
العلاقة بين كثافة الاستيراد والانفتاح التجاري في العراق للمدة 2004-2024 (نسب مئوية)

السنة	كثافة الاستيراد (**) (%)	الانفتاح الاقتصادي(%)(*)
2004	0.39	168.18
2005	0.46	159.42
2006	0.49	106.51
2007	0.22	87.87
2008	0.32	98.02
2009	0.36	92.88
2010	0.35	86.91
2011	0.31	81.84
2012	0.36	86.31
2013	0.42	76.36
2014	0.48	79.12

(*) تم حساب الانفتاح الاقتصادي بالطريقة التالية: (الصادرات + الاستيرادات)/ الناتج المحلي الاجمالي مضروبا في 100.

(**) تم احتساب كثافة الاستيرادات الراسمالية بالطريقة التالية:

$$CII_t = \frac{CGI_t}{GDP} \times 100$$

CIIt= كثافة استيراد السلع الرأسمالية
CGIt= قيمة الاستيرادات الراسمالية
GDP= الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي

2015	0.55	73.92
2016	0.35	57.63
2017	0.32	63.82
2018	0.31	70.9
2019	0.46	74.88
2020	0.46	59.63
2021	0.28	67.89
2022	0.32	75.91
2023	0.29	82.21
2024	0.37	86.47
متوسط 2004-2024	**0.38**	**87.46**
معدل النموالمركب 2004-2024	0.00%	-0.03%

Source:SESRIC, Database of Statistical, Economics and Social Research and Training for Islamic Countries, OIC, (https://www.sesric.org/baseind-step2.php).
البنك المركزي، العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية، متاح على الموقع الالكتروني: https://cbi.iq/page/142

كما يلاحظ من خلال الجدول السابق، أن عام 2007 شهد انخفاضاً في مستوى كثافة الاستيراد الراسمالي، إذ بلغت النسبة 0.22 على الرغم من استمرار ارتفاع مستوى الانفتاح التجاري نسبيا بمستوى 87.87%. ويمكن تفسير ذلك على تحول جزء كبير من الاستيرادات نحو السلع الاستهلاكية او المواد الاخرى، فضلا عن تأثير ظروف البيئة الاستثمارية في الطلب على مختلف السلع. وخلال المدة 2008 الى 2015 يتبين هناك تذبذب في العلاقة بين المتغيرين في الجدول 2 ، فمع انخفاض مستوى الانفتاح الاقتصادي الى 73.92% عام 2015، ارتفعت كثافة الاستيرادات الراسمالية إلى اعلى نسبة لها بمستوى 0.55% للعام نفسه. ويمكن تحليل ذلك في أن انخفاض درجة الانفتاح التجاري لم يمنع من زيادة استيراد السلع الراسمالية وبالتالي ارتفاع الاهمية النسبية لها، وهنا يمكن القول إن هيكل الاستيرادات اكثر اهمية من حجم الانفتاح التجاري نفسه.

وخلال المدة 2016 الى 2020 انخفض متوسط الانفتاح الاقتصادي إلى ما يقارب 65.37% في حين بلغ متوسط كثافة الاستيرادات الراسمالية بحدود 0.38%، كما يلاحظ أن هذه المدة شهدت انخفاضا في الانفتاح التجاري الى 57.63% لعام 2016 و59.63% لعام 2020، بينما بلغت كثافة الاستيرادات الراسمالية 0.35% و 0.46% على الترتيب. هذه الحالة يمكن تفسيرها باستمرار الحاجة إلى استيراد المكائن والمعدات حتى في السنوات التي تتراجع فيها مستويات التجارة الخارجية بما يثبت أهمية استيرادات هذه السلع وحاجتها لسد حاجة الاقتصاد المحلي. أما خلال المدة 2021 إلى 2024، فيلاحظ ارتفاع مستوى الانفتاح التجاري من 67.89% الى 86.47% في حين بقيت كثافة الاستيرادات الراسمالية ما بين 0.28% و 0.37% للمدة نفسها، وعلى الرغم من التحسن في المؤشرين لعام 2024 إلا أن كثافة الاستيرادات الراسمالية بقيت ادنى من مستوياتها في بعض سنوات

الدراسة، لا سيما السنوات 2014-2015 و 2019-2020، إذ يرجع سبب ذلك إلى جائحة كورونا التي أثرت بشكل كبير في حركة التجارة العالمية بشكل عام.

ومما سبق، يتبين أن العلاقة بين كثافة الاستيرادات الرأسمالية والانفتاح التجاري في العراق كانت موجبة، وهو يعني أن ارتفاع مستوى الانفتاح التجاري لم يكن مصحوبا بزيادة مماثلة في حصة المكائن ومعدات النقل المستوردة. ومن هنا، نرى أن التراجع النسبي الكبير في الانفتاح التجاري في العراق لم يرافقه انخفاض في مستوى كثافة استيرادات السلع الرأسمالية وهذا يؤكد عدم وجود علاقة متوازية بين المؤشرين ويمكن تفسير محدودية هذه العلاقة إلى أن ارتفاع الانفتاح التجاري مرتبط اساسا بزيادة الصادرات النفطية والاستيرادات الكلية ومن ضمنها السلع الاستهلاكية من دون زيادة استيرادات المكائن والمعدات.وبذلك يمكن القول إن كثافة الاستيرادات يمكن أن ترتبط بحجم الانفاق الاستثماري الحكومي ومستوى تنفيذ المشروعات التي تحفز على استيراد المزيد من السلع الرأسمالية.

المبحث الخامس: تحليل مراحل النمو وعلاقتها بالاستيرادات والانفتاح الاقتصادي

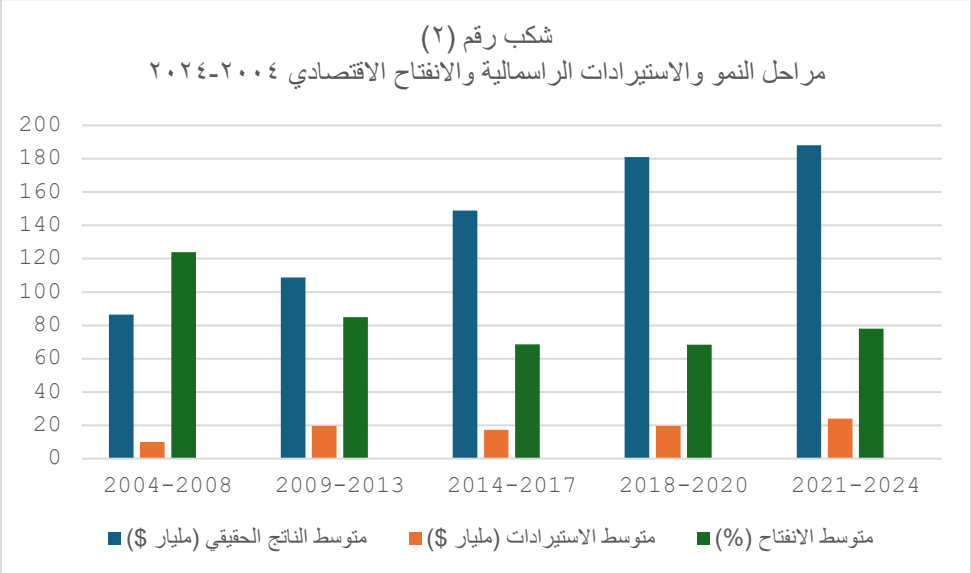
بلغ متوسط الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي خلال المدة 2004 الى 2008 نحو 86.52 مليار دولاراً، في حين تم تقدير استيرادات السلع الرأسمالية بحدود 10.02 مليار دولاراً، وتتميز هذه المدة بحاجة الاقتصاد إلى استيراد الآلات والمعدات المختلفة لا سيما بعد التغيير السياسي في العراق، لكن مع ذلك بقي مستوى الاستيرادات من السلع الرأسمالية محدودا نتيجة الاضطرابات الامنية وضعف تنفيذ المشروعات وانخفاض القدرات الاستيعابية للقطاعات الانتاجية خلال المدة المذكورة.كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (3)
العلاقة بين في العراق للمدة 2004-2024 (نسب مئوية)

المرحلة	متوسط الانفتاح (%)	متوسط الاستيرادات (مليار دولار)	**متوسط الناتج الحقيقي** (مليار دولار)
2004-2008	124	10.02	86.52
2009-2013	84.86	19.68	108.79
2014-2017	68.62	17.30	148.86
2018-2020	68.47	19.54	180.95
2021-2024	78.12	23.99	188.14

المصدر: احتسبت بوساطة الباحث اعتمادا على بيانات الجدول رقم (2).

أما خلال المدة 2009 إلى 2013 فيلاحظ ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي الى 108.79 مليار دولاراً كمتوسط، اي بزيادة تم تقديرها بحدود 25.7% باللمقارنة مع المرحلة السابقة. كما يلاحظ ارتفاع مستوى استيرادات السلع الرأسمالية من 3.81 مليار دولاراً إلى نحو 7.08 مليار دولاراً اي بنسبة 86.1%. ويمكن توضيح الجدول 3 بيانيا كما يلي:



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3).

ومن الملاحظ أن متوسط الناتج الحقيقي ارتفع إلى 108.79 مليارات دولاراً، محققاً زيادة قدرها نحو 25.7% مقارنة بالمرحلة السابقة، وفي الوقت نفسه، ارتفعت القيمة التقديرية لاستيرادات السلع الرأسمالية من 3.81 مليارات دولاراً إلى نحو 7.08 مليارات دولاراً، أي بنسبة تقارب 86.1% ، ويمكن تفسير ذلك بوجود علاقة قوية ما بين الناتج الاجمالي واستيرادات السلع الرأسمالية كنتيجة لزيادة الانفاق الحكومي على الانشطة الاقتصادية المختلفة والتي نتج عنها زيادة في الطلب على الالات والمعدات. كما يمكن القول إن زيادة هذه الاستيرادات اسهمت في دعم الناتج من خلال توفير المعدات التي تحتاجها المشروعات المختلفة. أما خلال المدة 2014 إلى 2017 فقد وصل متوسط الناتج الحقيقي إلى 148.86 مليار دولاراً، بنسبة زيادة قدرت بـ 36.8%، بينما كان ارتفاع استيرادات السلع الرأسمالية محدود جدا من 7.08 إلى 7.27 مليارات دولار، أي بنحو 2.6% فقط. وخلال المدة 2014 الى 2017 وصلت كثافة الاستيراد إلى اعلى متوسط لها وهو 42%، بينما انخفض متوسط الاستيرادات الى الى 17.30 مليار دولار وهذا يعني أن ارتفاع كثافة الاستيراد لا يعني بالضرورة ارتفاع قيمة الاستيرادات بقدر ما يمكن تفسيرها بارتفاع حصة السلع الراسمالية بالتوازي مع انخفاض اجمالي الاستيرادات.

ومن هنا يمكن القول إن انخفاض مستوى نمو الاستيرادات الراسمالية يمكن أن يرجع إلى انخفاض اسعار النفط بعد عام 2014، وتعطل العديد من المشاريع الاستثمارية، فضلاً عن توجيه نسبة كبيرة من الانفاق العام لمواجهة الارهاب. أما خلال المدة 2018 – 2020 فقد بلغ متوسط الناتج الحقيقي 180.95، إذ يمكن تقدير معدل الزيادة بحدود 21.6%. كما ارتفعت استيرادات السلع الرأسمالية بنسبة 10.3% بما يثبت وجود علاقة طردية بين المتغيرين، إلا أن الملاحظ أن نمو الناتج الحقيقي كان اسرع من نمو الاستيرادات بسبب تحسن اسعار النفط خلال عامي 2018 و 2019 الذي اسهم في زيادة الطلب على المكائن والمعدات لكن وصول جائحة كورونا الى العراق في العام 2020 قد حد من هذا الاتجاه. وخلال المدة 2021 إلى 2024 وصل متوسط الناتج الحقيقي إلى افضل مستوى له بزيادة قدرت بـ 4% فضلا عن ارتفاع استيرادات السلع الراسمالية ووصلت كمتوسط الى 23.99 مليار دولاراً، ويمكن تفسير هذه الزيادة في ارتفاع حصة السلع الرأسمالية من اجمالي الاستيرادات الكلية بما يثبت أن زيادة استيراد السلع الرأسمالية متغير تابع لزيادة الايرادات المتاتية من القطاع النفطي المحرك الاساس للنمو الاقتصادي في العراق.

الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات

توصل الباحث إلى الاستنتاجات الآتية:

1. أظهرت بيانات الدراسة وجود علاقة كبيرة بين استيرادات السلع الرأسمالية والناتج المحلي الإجمالي في العراق، إلى جانب تزامن توسع استيرادات المكائن ومعدات النقل مع ارتفاع إيرادات الصادرات النفطية، وتراجعها خلال سنوات انخفاض تلك الإيرادات .

2. إن تزايد استيرادات السلع الرأسمالية لم يتزامن دائما مع نمو اقتصادي مستدام أو مع توسع مماثل في الطاقات الإنتاجية، كما تباينت النتائج الاقتصادية لهذه الاستيرادات بحسب طبيعة استخدامها ومستوى استغلالها .

3. إن ارتفاع استيرادات السلع الرأسمالية لم يتزامن بصورة منتظمة مع تحسن الأنشطة الاقتصادية، في ظل التفاوت في مستوى البنية التحتية وكفاءة الموارد البشرية والتنسيق بين السياستين التجارية والاستثمارية، فضلًا عن محدودية دمج بعض السلع المستوردة في سلاسل الإنتاج المحلية .

4. لا توجد حركة متوازية ومنتظمة بين استيرادات السلع الرأسمالية والناتج المحلي الإجمالي، بالتزامن مع تفاوت توزيع هذه الاستيرادات بين القطاعات الاقتصادية، وتمركز جانب منها في أنشطة ذات قيمة مضافة محدودة .

5. سجلت درجة الانفتاح التجاري ارتفاعا نسبيا خلال مدة الدراسة، من دون أن يتزامن ذلك مع تحسن هيكلي مماثل في الاقتصاد، في ظل ارتفاع استيرادات السلع الراسمالية .

6. أظهرت مدة الدراسة استمرار الاتجاه التصاعدي لاستيرادات السلع الرأسمالية، في مقابل محدودية نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، مما يؤكد تركز جانب من هذه الاستيرادات خارج القطاعات القادرة على تنويع الإنتاج ومصادر الدخل.

ثانيا: التوصيات

1. هناك حاجة ماسة إلى تبني استراتيجية متكاملة لربط الاستيرادات الرأسمالية ببرامج التنويع الاقتصادي من خلال تحديد اولويات الاستيرادات من المكائن والمعدات من خلال منح التسهيلات المناسبة للمعدات المستخدمة في الصناعات التحويلية والزراعة والطاقة المتجددة.

2. حتى تتحق قيمة مضافة أكبر من استيراد السلع الرسمالية يفترض ربط منح اجازات الاستثمار بقدرة المشروع على تحقيق القيمة المضافة او مستوى الانتاج الفعلي بهدف منع تحويل هذه المعدات إلى اغراض تجارية أخرى.

3. منح قروض تنموية طويلة الأجل وبفوائد مشجعة للمنتجين الذين يستوردون معدات والالات حديثة مع تشجيع اقامة شراكات مع الشركات الاجنبية المنتجة للمعدات في سبيل تشجيع صناعة التجميع في داخل العراق بما يقلل من كلف استيراد السلع الراسمالية والاعتماد على الخارج.

4. يجب أن يكون هناك ربط بين سياسة الانفتاح التجاري ومواصفات السلع الراسمالية المستوردة لمنع دخول السلع ذات التكنولوجيا القديمة بهدف تحقيق اعلى مستوى انتاجي ممكن في المستقبل.

5. يجب أن تركز السياسة الاقتصادية في العراق على الاستفادة من الاتفاقيات التجارية مع الدول المتقدمة بهدف التنسيق لاستيراد الآلات ومعدات ذات مواصفات تكنولوجية تسهم في رفع مستوى القيمة المضافة بحيث لا يتم اختزال هذه الاتفاقيات في تسهيل الاستيرادات من دون التركيز على المواصفات الفنية والتكنولوجية.

6. تطوير مهارات القوى العاملة المشغلة للآلات والمعدات الحديثة من أجل رفع كفاءة الموارد البشرية بما يتناسب مع نوعية السلع المستوردة لتفادي نقص المهارات الذي يؤثر سلبا في انخفاض معدلات تشغيلها وبالتالي تدني مستوى الانتاجية.

References

First: Arabic References:

1. Al-Najafi, Salem Tawfiq, and Al-Quraishi, Mohammed Saleh. (1988). *Introduction to Development Economics*. Mosul: Dar Al-Kutub for Printing and Publishing, University of Mosul.

2. Attia, Abdel Qader Mohammed Abdel Qader. (1999). *Recent Trends in Development*. Alexandria: University House.

3. Bouchnafa, Reda. (2023). "Trade Openness and the State of Economic Development in Algeria: An Econometric Analytical Study (1990–2021)." *Al-Ibdaa Journal*, 13(1), 214–233.

4. Central Bank of Iraq, Department of Statistics and Research, Balance of Payments and Foreign Trade Division.

5. Haroun Al-Rashkani, and Saad Al-Kawaz. (2024). "Measuring and Analyzing the Impact of Trade Openness on Economic Growth in Iraq for the Period 2000–2022." *Journal of Business Economics and Applied Research*, 6(2).

6. Hawar, Rifat, and Hawari, Latif. (2026). "The Impact of Exports, Imports, Foreign Direct Investment, and Trade Openness on Economic Growth." *Journal of the Babylon Center for Humanities Studies*, 16(8).

7. Hawas, Amin. (2016). "Capital Goods Imports and Economic Growth in Developing Countries: Lessons from China." *Algerian Journal of Globalization and Economic Policies*, No. 7, Ibrahim Sultan Cheibout University, Algeria.

8. Saud, Samih. (1999). "The Gulf Economy between the Imperative of Integration and the Necessity of Openness." *Fourth Scientific Conference of Kuwaiti Economists: The Kuwaiti Economy in the Twenty-First Century—Opportunities and Challenges*.

Second: English References:

1. Ahmed Abdulrahman Khder Aga, & Jwan Saeed Hussein. (2023). The impact of trade liberalization on economic growth in Iraq: An empirical analysis. Migration Letters, 20(S2), 327–344. https://doi.org/10.59670/ml.v20iS2.3691

2. AlSaffar, F. H. A. (2023). Measure and Examine the Impact of Trade Openness on Economic Growth in Iraq. Ibn Khaldoun Journal for Studies and Researches, 3(6).

3. Coe, D. T., Helpman, E., & Hoffmaister, A. W. (1997). North–south R&D spillovers. The Economic Journal, 107(440), 134–149. https://doi.org/10.1111/1468-0297.00146

4. Connolly, M. (2003). The dual nature of trade: Measuring its impact on imitation and growth. Journal of Development Economics, 72(1), 31–55.

5. Dulleck, U., & Foster, N. (2008). Imported equipment, human capital and economic growth in developing countries. Economic Analysis and Policy, 38(2), 233–250.

6. Lee, J.-W. (1994). Capital goods imports and long-run growth (Working Paper No. 4725). National Bureau of Economic Research.

7. Mayer, J. (2001). Technology diffusion, human capital and economic growth in developing countries (UNCTAD Discussion Paper No. 154). United Nations Conference on Trade and Development.
8. Mazumdar, J. (2001). Imported machinery and growth in LDCs. Journal of Development Economics, 65(1), 209–224. https://doi.org/10.1016/S0304-3878(01)00134-1

9. Mo, J., et al. (2021). What you import matters for productivity growth. Journal of Development Economics.

10. Mutreja, P., Ravikumar, B., & Sposi, M. (2018). Capital goods trade, relative prices, and economic development. Review of Economic Dynamics, 27, 101–122. https://doi.org/10.1016/j.red.2017.11.003

11. Nigerian Economic Society. (1990). Capital goods and technological development in Nigeria.

12. World Bank. (2022). Republic of Iraq: Oil revenue management for economic diversification. World Bank.